ASJP Algerian Scientific Journal Platform
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417
- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925
المجلد: 16العدد: 01(2022) ص.240-254

دراسة تحليلية لنوافذ الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية في بعض الدول العربية

Analytical study of Islamic banking windows with traditional banks in some Arab countries

عزوز أحمد
جامعة البويرة (الجزائر)
a.azzouz@univ-bouira.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021/12/13
تاريخ القبول:
2022/01/17

الكلمات المفتاحية:
- ✓ تمويل إسلامي
- ✓ نوافذ الصيرفة الإسلامية
- ✓ دول عربية

الملخص:

تهدف الدراسة إلى توضيح آليات نجاح فتح نوافذ الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية على ضوء تجارب بعض الدول العربية، من أجل نقل الجوانب الإيجابية منها لإسقاطها على التجربة الجزائرية، خاصة وأن بنك الجزائر أصدر مؤخراً قانون يسمح بتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، حيث عرفت هذه العلمية تأخراً كبير الأمر الذي يوجب توضيح مختلف الآليات لتفعيل هذه النوافذ من خلال الممارسات العملية للدول محل الدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى أن نجاح توسيع استخدام الصيرفة الإسلامية في الجزائر يكون من خلال التدرج في التطبيق بداية بفتح شبابيك للمعاملات الإسلامية ثم إنشاء الفروع الإسلامية المتخصصة، وفي الأخير تحول المصارف التقليدية بالكامل إلى العمل المصرفي الإسلامي.

Article info

Received
13/12/2021
Accepted
17/01/2022

Keywords:
- ✓ *Islamic financing*
- ✓ *Islamic banking windows*
- ✓ *Arab countries*

Abstract:

The study aims to clarify the mechanisms for the successful opening of Islamic banking windows with traditional banks in the light of the experiences of some Arab countries, In order to convey the positive aspects of the Convention to the Algerian experience, Especially since the Bank of Algeria recently passed a law allowing the provision of Islamic banking products, The study concluded that the successful expansion of the use of Islamic banking in Algeria was through a gradual application, beginning with the opening of windows for Islamic transactions and then the establishment of specialized Islamic branches, Finally, traditional banks are completely converted to Islamic banking.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مقدمة:

تعرف الصناعة المالية و المصرفية الإسلامية تطوراً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، بسبب تزايد الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية بشكل كبير ومتنامي من قبل شرائح عريضة في مختلف المجتمعات، مما جعل العديد من البنوك التقليدية تتجه نحو إنشاء فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، وقد تطورت هذه الظاهرة وتزايد الإقبال عليها فقد انتقلت من كونها ظاهرة محلية لتصبح ظاهرة عالمية يُقدِم عليها أكبر المصارف والمؤسسات المالية التقليدية في الغرب، سواء كان ذلك من خلال إنشاء فروع إسلامية أو من خلال فتح نوافذ تقدم الخدمات الإسلامية أو صناديق استثمارية إسلامية أو غير ذلك.

وتماشياً مع التوجه العالمي لاعتماد المالية الإسلامية أصدر بنك الجزائر نظام للبنوك التقليدية لعرض منتجات مالية تتوافق ومبادئ الشريعة الاسلامية المعمول بها في البنوك الاسلامية، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية، خاصة و أن القطاع البنكي الإسلامي في الجزائر لا يزال متواضعا، كما أن المعاملات البنكية لهذا القطاع لا تتجاوز حصتها 2% من إجمالي السوق البنكي الذي تستحوذ عليه البنوك الحكومية، ويرجع الخبراء تواضع حصة هذه البنوك لأسباب عدة، أهمها عدم وجود فروع لها في كافة مراكز النشاط بالبلاد، كما أن التعامل مع هذه البنوك يخضع لشروط وآليات قد تصعب على المتعاملين التجاوب معها، ولا سيما في مجال التمويل، الأمر الذي يوجب البحث عن نوافذ أخرى بالبنوك التقليدية تعزز مكانة المعاملات المصرفية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري.

وعلى الرغم من أن حصة البنوك الإسلامية ضئيلة في السوق الجزائري إلا أن نسبة نمو هذا القطاع أكبر من نسبة متوسط نمو القطاع البنكي الإجمالي، لأن الديناميكية التي يتمتع بها هذا القطاع الناشئ تسمح له بحضور أفضل في السوق من خلال تقديم منتجات بديلة تلبي احتياجات المتعاملين الجزائريين.

وفي وقت فشلت الحكومات الجزائرية السابقة في جلب الأموال المتداولة في السوق الموازية والمكتنزة في البيوت عبر عملية الالتزام الطوعي والقرض السندي أطلقت حملة جديدة من خلال فتح المجال للصيرفة الإسلامية (من خلال إصدار نظام رقم 20-02 الموافق لـ 15 مارس 2020)يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية) للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بالموازاة مع مواصلة التعامل بالطريقة الكلاسيكية.

وتعود فكرة فتح نوافذ للصيرفة الإسلامية إلى للبنوك المصرية التي كان لها الأولوية في فتح الفروع والنوافذ الإسلامية من خلال بنك مصر سنة 1980 م، باسم فرع الحسين للمعاملات الاسلامية وعلى إثر النجاح الذي حققه هذا البنك، بدأت البنوك الأخرى في بعض الدول العربية في فتح نوافذ خاصة بالمعاملات المتوافقة مع الشريعة الاسلامية.

إشكالية البحث:

ماهي طرق وأساليب تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية من خلال فتح نوافذ أو شبابيك بالبنوك التقليدية على ضوء بعض تجارب الدول العربية الرائدة في هذا المجال؟

فرضيات البحث:

- قد تؤدي عملية توسيع استخدام الصيرفة الإسلامية في الجزائر عن طريق فتح نوافذ وشبابيك بالبنوك التقليدية إلى استقطاب أكبر نسبة من المدخرين والمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- تحتاج عملية فتح نوافذ للصيرفة الإسلامية إلى التدرج في التطبيق سواء من حيث القوانين والتشريعات المنظمة لعملية الفتح، أو من خلال التطبيق في الواقع العملي الذي يحتاج إلى دراسة تجارب الدول الرائدة في هذا المجال من أجل استخلاص الجوانب الإيجابية منها وتفادي الوقوع في الكثير من العراقيل والمخالفات الشرعية أثناء عملية التطبيق.

أهداف البحث:

بالنظر إلى أهم العقبات التي تقف عائقاً دون تجسيد الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، إلا أنه يمكن القول أن هناك العديد من الأهداف و العوامل المحفزة لتشجيع إرساء و تفعيل وتوسيع مشروع فتح نوافذ للصيرفة الإسلامية في الجزائر و التي نذكر منها:

- الاستفادة من التجارب العربية الإسلامية في عمليات فتح نوافذ الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.
- تلبية رغبة شريحة مهمة في المجتمع الجزائري لإيجاد مؤسسات مالية ومصرفية تتعامل وفق الشريعة الإسلامية.
- تساهم عملية توسيع الصيرفة الإسلامية عن طريق فتح النوافذ الإسلامية في جذب المزيد من رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لحل مشكل السيولة وإنعاش الاقتصاد الوطني.

منهجية البحث:

الدراسة تتطلب منا اعتماد منهج تحليلي وصفي لواقع تجارب فتح نوافذ للصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية في بعض الدول العربية من أجل توضيح الأساليب القانونية والتنظيمية والتشغيلية المتبعة لتجسيد عملية اعتماد نوافذ للصيرفة الإسلامية، حتى نكشف عن أهم العقبات والعراقيل التي تحول أمام انتشار وتجسيد وقبول مشروع الصيرفة الإسلامية في أوساط المجتمع الجزائري، وفي الأخير نستخدم المنهج الاستقرائي من أجل تحليل النتائج وتقديم الحلول المناسبة لمشكلة الدراسة.

1. أساليب تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية:

النوافذ الإسلامية هي وحدات تنظيمية تديرها المصارف التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية في شكل النظام المزدوج، أي النظام الذي يقدم فيه المصرف التقليدي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية (عمر زهير حافظ، 1996، صفحة 60).

1.1 دوافع إنشاء النوافذ الإسلامية:

يمكن حصر أسباب فتح الفروع الإسلامية بالبنوك التقليدية فيما يلي (حسين حسين شحاته، 2001، صفحة 33):

-رغبة المصارف الربوية في توسيع أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال.

-تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تتجنب من التعامل مع المصارف التقليدية.

-المحافظة على عملاء المصارف التقليدية من النزوح للتعامل مع المصارف الإسلامية.

-سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على الفرع بالنسبة للسيطرة على مصرف مستقل، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع بالنسبة لتأسيس مصرف جديد.

-بالإضافة إلى الأسباب السابقة والتي تركزت بشكل أساسي في الجانب المادي وروح المنافسة، إلا أنه يجب عدم التقليل من الجانب العقائدي، إذ أن بعض المصارف الربوية يحركها في إنشاء الفروع الإسلامية بصفة أساسية الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

-بالنسبة للمصارف التقليدية في الدول الغربية فإن التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم للتعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي هو السبب الرئيسي وراء إنشاء تلك المصارف لفروع تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية للاستفادة من أموال المسلمين هناك.

2.1 طرق عرض خدمات الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية:

اتخذت المصارف التقليدية في خوضها لغمار تجربة النوافذ والفروع الإسلامية عدة طرق وأساليب لتقديم خدماتها المصرفية الإسلامية يمكن إيجازها في الشكل الموالي:

الشكل 1: أشكال تقديم خدمات مصرفية إسلامية بالبنوك التقليدية

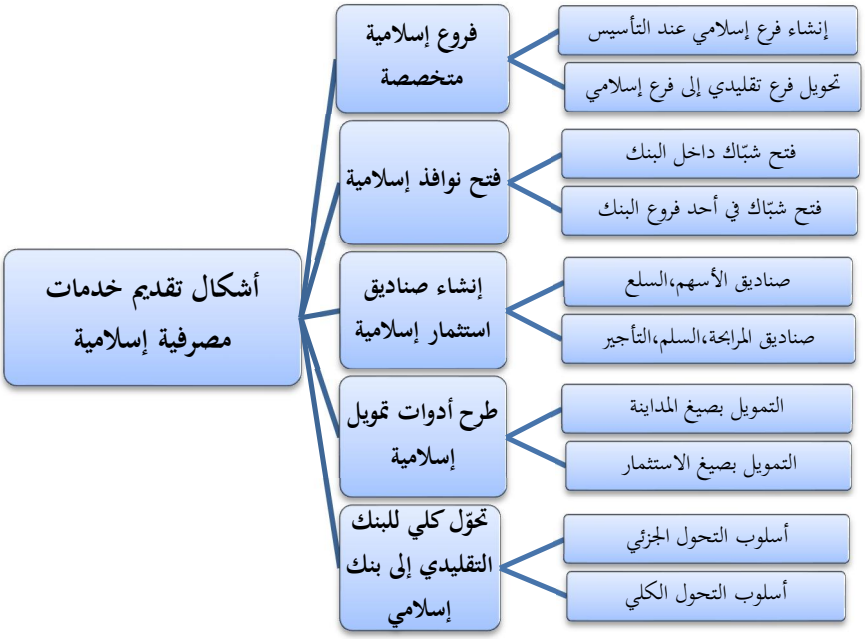

المصدر: من إعداد الباحث

- **إنشاء فروع إسلامية متخصصة**: حيث يقوم البنك التقليدي بإنشاء أو تحويل فروع قائمة إلى فروع تقدم المنتجات المصرفية الإسلامية ،وعادة ما تكون هذه الفروع إما تابعة لإدارة الفرع أو تنشئ لها إدارة خاصة، ويعتبر إنشاء فروع مستقلة تابعة للبنوك التقليدية هو الشكل الأكثر شيوعاً، والأكثر مصداقية وهو الشكل الذي وضعت له الضوابط الشرعية من جانب بعض البنوك المركزية، ومن مزايا هذا الشكل أنه يمكن فصل عمليات و نتائج الفرع عن نتائج المصرف التقليدي ومن ثم بيان نتائج الأعمال من ربح وخسارة، ومن عيوب هذا الشكل أن التساؤل سيظل قائماً عن شكل العلاقة بين الفرع و المركز الرئيسي وكذلك يثير تساؤلات حول فصل الأموال الخاصة بالفرع الذي يقدم المعاملات الإسلامية و الفروع التقليدية و عن مصادر تمويل رأس مال الفروع الإسلامية (البلتاجي، 2012، صفحة 76).

- **فتح نوافذ إسلامية: في** هذا النوع يقوم البنك التقليدي بتخصيص نوافذ أو شبابيك إسلامية في الفروع التقليدية، يعمل هذا الشكل على تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في المعاملات الإسلامية، وقد كان لهذا الشكل العديد من ردود الأفعال، فبينما يرى البعض أنها بداية للتحول للعمل المصرفي الإسلامي، يرى آخرون أن هذا شكل من فقدان المصداقية، كما تثير الممارسة العملية مشكلات تطبيقية بالنسبة لأسلوب توظيف الأموال وفصلها، والأنظمة المحاسبية والتمويلية وغيرها من السياسات المستخدمة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- **إنشاء صناديق استثمار إسلامية: في** هذا الأسلوب يقوم المصرف التقليدي بإنشاء صناديق استثمار تسير وفقاً لأساليب الاستثمار الإسلامية، وهذه الصناديق بشكل عام هي عبارة عن وعاء مالي يسعى إلى تجميع مدخرات الأفراد واستثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة متخصصة ذات خبرة وكفاءة في إدارة محافظ الأوراق المالية، وتتكون صناديق الاستثمار الاسلامية من عدة أنواع أهمها: صناديق الأسهم، صناديق السلع، صناديق المرابحة ومختلف البيوع، صناديق التأجير.

- **طرح أدوات تمويل إسلامية: وفقاً** لهذا الشكل ورغبة في جذب شريحة من العملاء ترغب في التعامل المصرفي الإسلامي، تقوم المصارف التقليدية بطرح بعض أدوات التمويل الإسلامي، كالمشاركة والمضاربة وبيع المرابحة والاستصناع، والإجارة وبيع السلم.

- **تحول كلي للبنك التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي:** نعني بالتحول المصرفي تغيير المصارف التقليدية لأسلوب عملها ونشاطها من خلال إحلال العمل المصرفي المتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها، إما على الفور أو من خلال التدرج، بحيث تصبح جميع أعمال المصرف وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية حيث يتبع البنك أسلوب معين لتنفيذ عملية التحول للوصول إلى الشكل الذي قرر من خلاله العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن ذكر أسلوبين للتحول (العطيات، 2007، الصفحات 55-56):

- **التحول الجزئي:** ونعني به قيام البنك التقليدي بتحويل فرع من فروعه أو إنشاء فرع جديد للعمل المصرفي الإسلامي، وبعد نجاح تجربة الفرع النموذجي واكتساب خبرة من طرف القائمين عليه يبدأ المصرف التقليدي بتعميم التجربة على الفروع الأخرى، ثم يتبعها بعد ذلك تحول المركز الرئيسي مستفيداً من خبرة تحول جميع فروعه، وهذا الأسلوب أقل خطراً وأكثر أمانًا.
- **التحول دفعة واحدة:** وهنا يقوم المصرف التقليدي قبل تحوله بإعداد برنامج شامل لتحويل النظام المصرفي التقليدي إلى نظام إسلامي، على أساس تحديد موعد معين لإلغاء النظام المصرفي المعمول به دفعة واحدة وإحلال النظام المصرفي الإسلامي محله، ورغم تميز هذا الأسلوب بقصر زمن التحول إلا أنه ينطوي على مغامرة كبيرة ومخاطر قانونية وإدارية متعددة خاصة من المودعين.

2. عرض تجارب عربية في فتح نوافذ الصيرفة الإسلامية:

تعود ظاهرة توجه البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية نفسها، حيث بدأت في المنطقة العربية والإسلامية في بداية الثمانينات من القرن الماضي، ثم انتشرت بعد ذلك في البنوك التقليدية العالمية في أوروبا وأمريكا، وتعد تجربة المملكة العربية السعودية والتجربة المصرية من أقدم وأنجح التجارب وذلك بالنظر إلى عديد المؤشرات المالية والتنظيمية التي تتميز بها.

1.2 تجربة النوافذ الإسلامية بالمملكة العربية السعودية:

يأتي البنك الأهلي التجاري السعودي في مقدمة البنوك التقليدية بالسعودية التي نشطت في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية، ففي عام 1987م تم إنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق الأهلي للمتاجرة في السلع العالمية وفق صيغة البيع بالمرابحة، ثم تلى ذلك قيام البنك بإنشاء أول فرع إسلامي له في عام 1990م، ونظراً للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام البنك بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام عام 1992م بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها 200 فرعاً إسلامياً في منتصف عام 2005م موزعة على مختلف مدن المملكة (سعيد المرطان، 1998، صفحة 10) .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وعلى أثر النجاح الذي حققه البنك الأهلي في هذا المجال سارعت كافة البنوك التقليدية بالسعودية إلى تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية سواء من خلال فروع وإدارات متخصصة أو من خلال منتجات مصرفية تقدم جنباً إلى جنب مع المنتجات التقليدية أو تكوين وإدارة محافظ وصناديق استثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

1.1.2. تعداد فروع الصيرفة الإسلامية بالمملكة العربية السعودية:

بلغ عدد المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية بنهاية عام2018م ستة وعشرين مصرفاً بما في ذلك فروع لمصارف أجنبية، وارتفع عدد فروع المصارف التجارية لتبلغ 2064 فرعاً (تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي، 2019، صفحة 82)، والجدول الموالي يبين عدد الفروع الإسلامية الموجودة بالبنوك التقليدية والإسلامية:

الجدول 1: فروع البنوك التجارية الإسلامية والتقليدية في المملكة إلى غاية 2018م

المصارف العاملة في المملكة	عدد فروع البنك	طبيعة البنك	وجود فروع-نوافذ إسلامية
البنك الأهلي التجاري (*)	401	إسلامي	نعم
بنك الرياض	321	تقليدي	نعم
البنك السعودي الفرنسي	86	تقليدي	نعم
البنك العربي الوطني	140	تقليدي	نعم
البنك السعودي البريطاني	75	تقليدي	نعم
بنك الجزيرة (*)	79	إسلامي	نعم
البنك الأول	67	تقليدي	نعم
البنك السعودي للاستثمار	52	تقليدي	نعم
مصرف الراجحي(*)	551	إسلامي	نعم
مجموعة سامبا المالية	72	تقليدي	نعم
بنك الخليج الدولي	3	تقليدي	نعم
بنك الامارات دبي الوطني	4	تقليدي	نعم
بنك البلاد(*)	111	إسلامي	نعم
BNP Paribas	1	تقليدي	\
بنك الكويت الوطني	1	تقليدي	نعم
Deutsche Bank	1	تقليدي	نعم
بنك مسقط	1	تقليدي	نعم
بنك البحرين الوطني	1	تقليدي	نعم
J.P Morgan Chase N.A Bank	1	تقليدي	\
مصرف الإنماء(*)	90	إسلامي	نعم
بنك باكستان الوطني	1	تقليدي	نعم
بنك زراعات بنكازي	1	تقليدي	\
البنك الصناعي والتجاري الصيني	1	تقليدي	\
بنك قطر الوطني	1	تقليدي	\
بنك أبو ظبي الأول	1	تقليدي	\
بنك طوكيو ميتسوبيشي	1	تقليدي	\

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، الميزانية السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي، فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ،2018 م، على الموقع:

http://www.sama.gov.sa 12-11-2021

(*) تشير إلى قائمة البنوك الإسلامية العاملة بالمملكة حيث تقدم كل فروعها خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ونتيجة للنمو الملحوظ في حجم التمويل والاستثمار المرتبط بالمنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة في المملكة مما دفع مؤسسة النقد السعودي إلى وضع إطار إشرافي للبنوك والمصارف التي تمارس نشاط المصرفية الإسلامية.

2.1.2. الجوانب التنظيمية لرقابة مؤسسة النقد السعودي على النوافذ الإسلامية:

- إلزام المصرف عند ممارسة نشاط المصرفية الإسلامية عبر عمليات النوافذ الإسلامية، بضمان وجود أنظمة وأدوات رقابية داخلية كافية للفصل بشكل سليم بين الموجودات ومصادر التمويل المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة من جهة، والموجودات ومصادر التمويل غير المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها من جهة أخرى.

- فرضت مؤسسة النقد العربي السعودي على المصارف إعداد قوائم مالية مستقلة شهرية عند تنفيذ عمليات النوافذ الإسلامية بدءا من مطلع عام 2023.

- يجب على المصرف الالتزام بالاحتفاظ بسجل حسابات مستقل للعمليات المصرفية الإسلامية وكذلك ضمان وجود سجلات محاسبية مستقلة للعمليات المصرفية الإسلامية بشكل ملائم.

- فرضت مؤسسة النقد وفقا لمشروع الحوكمة الشرعية على البنوك التقليدية إجراء تدقيق داخلي يكون مرة واحدة في السنة على الأقل لتقييم درجة التزام المصرف بالمتطلبات.

3.1.2. مؤشرات المصارف الإسلامية بالمملكة:

بحسب دراسة لوكالة التصنيف الائتماني "موديز"، حلت السعودية في المرتبة الأولى عالميا كأكثر الأسواق التي تحتضن أصولا مالية إسلامية بقيمة إجمالية تصل إلى 299 مليار دولار بنهاية الربع الأول من 2019، بفارق كبير عن ماليزيا التي حلت ثانيا وفق أصولها التي بلغت قيمتها الإجمالية 134 مليار دولار، علما بأن أصول المصارف الإسلامية والصكوك تشغل 89% من إجمالي أصول المالية الإسلامية، حيث استحوذت أصول الصيرفة الإسلامية على 70 % من أصول الصناعة المالية الإسلامية (IFSB، 2021).

الجدول 2: تطور مؤشرات المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية

الوحدة: مليار ريال سعودي

مؤشرات المصارف الإسلامية بالمملكة	سنة 2018	سنة 2019	سنة 2020
مجموع أصول الصيرفة الإسلامية	409	466	544
أصول المصارف الإسلامية بالكامل	169	184	217
أصول نوافذ الصيرفة الإسلامية	240	282	327
حجم الودائع بالبنوك الإسلامية	348	364	420
نسبة الأصول السائلة	%24,6	%33,5	%31,6
نسب كفاية رأس مال المصارف الإسلامية	%18,9	%18,4	%17,7
نسب الربحية للصيرفة الإسلامية	%51,2	%49,5	%45,1

Source : Islamic Financial Services Board (IFSB),2021.

شكلت البنوك الإسلامية الكاملة أو المستقلة 40٪ من الأصول المصرفية للبنوك الإسلامية في المملكة، بينما استحوذت نوافذ الصيرفة الإسلامية على النسبة المتبقية 60٪ (saudi central bank, 2021, p. 25).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2.2 تجربة النوافذ الإسلامية بالبنوك المصرية:

للبنوك المصرية الأولوية في فتح الفروع والنوافذ الإسلامية من خلال بنك مصر سنة 1980م، باسم فرع الحسين للمعاملات الاسلامية وعلى إثر النجاح الذي حققه هذا البنك، بدأت البنوك الأخرى في فتح نوافذ خاصة بالمعاملات المتوافقة مع الشريعة الاسلامية.

1.2.2. تعداد البنوك والفروع الاسلامية: يمتلك القطاع المصرفي المصري 242 فرع إسلامي إلى غاية نهاية 2019 م، يقدمون الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتمثل حوالي 5,6% من إجمالي الفروع المصرفية بالسوق المصرفي المصري والتي بلغت 4365 فرع، كما بلغ عدد البنوك المرخص لها تقديم خدمات مصرفية إسلامية 13 بنك وتمثل نسبة 34% من إجمالي 38 بنك بالقطاع المصرفي المصري وتصنيفهم كالتالي:

الجدول 3: الفروع الإسلامية في النظام المصرفي المصري إلى غاية 2019م

مكونات السوق المصرفي الإسلامي المصري	فروع إسلامية في بنوك تقليدية
بنك مصر	43
المصرف المتحد	22
البنك الزراعي المصري	20
بنك عودة	3
البنك الأهلي المصري	2
بنك الاستثمار العربي	2
بنك الكويت الوطني	2
البنك المصري الخليجي	1
بنك الشركة المصرفية العربية	1
بنك قناة السويس	1
مصرف أبو ظبي الإسلامي	76 (فروع ببنوك إسلامية بالكامل)
بنك البركة	33 (فروع ببنوك إسلامية بالكامل)
بنك فيصل الإسلامي	36 (فروع ببنوك إسلامية بالكامل)

المصدر: أحمد شوقي سليمان، دراسة حديثة حول المؤشرات المالية للمصارف الإسلامية المصرية، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر، 2020 م، ص 2.

3.2.2. تحليل العلاقة بين البنوك التقليدية والفروع الإسلامية في تجربة مصر:

عمدت البنوك المصرية إلى تنظيم العلاقة بين البنوك التقليدية والنوافذ الإسلامية التابعة لها نظراً لاختلاف طبيعة عمل كل منها، مما يستدعي الوقوف على طبيعة العلاقة بينهما في العديد من النواحي نبرز أهمها في الجدول الموالي (فهد الشريف، 1424هـ، صفحة 24):

- **الفصل بين ميزانية الفروع الإسلامية عن المصرف الرئيسي:**

- الفصل بين ميزانية وأموال الفروع الإسلامية عن المصرف الرئيسي وباقي الفروع الأخرى التقليدية يتم داخلياً فقط.
- النتائج الفعلية الفرع الإسلامي لا تظهر منفصلة عن الميزانية العمومية للمصرف الرئيسي.
- ميزانية الفروع الإسلامية قوائم مالية غير رسمية الهدف منها تحديد قياس النتائج الفعلية لتلك الفروع، وبالتالي يعاد دمجها في ميزانية المصرف الرئيسي.

- **الفرع الإسلامي تابع إدارياً للمصرف الرئيسي:**

- لا يتمتع الفرع الإسلامي بشكل عام بالاستقلال الإداري عن المصرف الرئيسي.
- يختار المصرف الرئيسي مدير الفرع الإسلامي وموظفيه وكذلك إبداء الرأي في القرارات التي يتخذها الفرع الإسلامي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- الفرع الإسلامي وحدة تابعة للمصرف الرئيسي وليس مستقلة.

- **رأس مال الفرع الإسلامي جزء من المصرف الرئيسي:**

-لا تملك الفروع الإسلامية رأس مال خاص بها.

-ليس لها الحق طرح أسهم للاكتتاب العام لتوفير رأس مال خاص بها.

-رأس مال الفروع الإسلامية هو جزء من رأس مال المصرف الرئيسي الذي يتعامل بالربا.

- يقوم المصرف الرئيسي بتمويل رأس مال الفرع الإسلامي عادة بأحد الصور التالية (تمويل رأس المال في صورة قرض حسن، تمويل رأس المال في صورة وديعة استثمارية، تمويل رأس المال عن طريق تخصيص مبلغ معين) إلا أن الصور الثلاث مصدرها واحد هو المصرف الرئيسي.

- **عدم استقلالية الفرع الإسلامي عن البنك التابع له:**

-الفروع الإسلامية تابعة البنوك التقليدية من حيث الملكية.

-لا يتمتع الفرع الإسلامي بأي صفة مستقلة عن المصرف الرئيسي.

- يخضع لنفس معاملة البنك المركزي كغيره من البنوك.

4.2.2. مؤشرات المصارف الإسلامية المصرية بنهاية 2019: يمكن تلخيص المؤشرات العامة للمصارف الاسلامية العاملة في مصر من خلال المعطيات التالية (أحمد شوقي سليمان، 2020، صفحة 2):

الجدول 4: تطور مؤشرات المصارف الإسلامية في مصر

الوحدة: مليار جنيه مصري

مؤشرات المصارف الإسلامية المصرية	سنة 2018	سنة 2019	معدل نمو المؤشر%
إجمالي أصول المصارف الإسلامية	205	235	14,4
رأس مال المصارف الإسلامية	5,04	6,6	30,7
صافي الربح السنوي	4,3	4,9	13
حقوق الملكية للمصارف الإسلامية	18,2	21,4	17,75
محفظة التمويل الإسلامي	48,5	60,5	24,5
حجم الودائع بالبنوك الإسلامية	173,4	201,4	16,4

المصدر: أحمد شوقي سليمان، مرجع سابق، ص 2.

- من خلال قراءة الجدول و بالنظر إلى التقرير السنوي للبنك المركزي المصري (تقرير البنك المركزي المصري، 2019-2020، صفحة 72) نلاحظ ارتفاع إجمالي أصول المصارف الإسلامية بالكامل بالقطاع المصرفي المصري، حيث تمثل 4% من إجمالي قيمة أصول البنوك العاملة بالقطاع المصرفي المصري، كما حققت المصارف المصرية صافي ربح مرتفع وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة التمويل مقارنة بحجم الودائع التي تمثل نسبة 5% من إجمالي ودائع البنوك بالقطاع المصرفي المصري والتي بلغت 4,22 ترليون جنية مصري بنهاية 2019، مع العلم أن محفظة التمويل الإسلامي تمثل نسبة 3% من إجمالي التمويلات بالقطاع المصرفي المصري والتي بلغت 1,89 ترليون جنية مصري، إلا أن نسبة التمويلات للودائع في أغلب البنوك التقليدية التي لها فروع إسلامية تتراوح ما بين 44% إلى 50 %.

3. نوافذ الصيرفة الإسلامية بالبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية:

تماشياً مع متطلبات المحيط الاجتماعي و الاقتصادي العالمي كان لزاماً على عديد الدول الاسلامية إعادة النظر في التشريعات و القوانين و التشريعات الخاصة بقطاعها المصرفي التقليدي و الإسلامي لفتح المجال أمام البنوك الإسلامية للدخول إلى السوق المصرفي، عبر مداخل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

متعددة منها السماح بإنشاء بنوك إسلامية، أو عن طريق فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية، والجزائر كغيرها من الدول العربية والإسلامية قامت بإصدار قوانين وتشريعات تهدف لتوسيع نشاط البنوك التقليدية أمام العمل المصرفي الإسلامي، كان آخرها إصدار نظام رقم 20- 02 مؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020م ،يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، وقد حددت المادة (4) من النظام منتجات تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وهي (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار)، وقد تم إلغام أحكام النظام السابق بموجب نص المادة 23 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020، صفحة 33).

1.3 تركيبة النظام المصرفي الجزائري:

تمّ تحديد قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة إلى غاية 2 جانفي 2018 بموجب مقرر رقم 18-01 مؤرخ في 2 يناير 2018م (الجريدة الرسمية، العدد4، 2018)، حيث يتشكل النظام المصرفي من 29 مصرف و مؤسسة مالية موزعة حسب الجدول الموالي: (تقرير بنك الجزائر، 2017، صفحة 68).

الجدول 5: تركيبة النظام المصرفي الجزائري إلى غاية 2018م

مصرف/ مؤسسة مالية	عمومية	خاصة	الإجمالي
مصارف	06	14	20
مؤسسة مالية	02	01	03
شركة تأجير	03	02	05
تعاضدية	01	00	01
المجموع	12	17	29

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2017م، ص68.

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن المصارف الخاصة بما فيها المصارف الإسلامية تشكل 60 % من إجمالي المصارف الجزائرية، لكن بالنظر إلى معطيات الجدول الموالي الذي يوضح شبكة فروع المصارف العمومية و الخاصة فنلاحظ هيمنة المصارف العمومية على الساحة المصرفية الجزائرية، من خلال أهمية شبكاتها و وكالاتها الموزعة على نطاق واسع، إلا أن كثافة شبكة وكالات المصارف الخاصة خلال السنوات الأخيرة توسعت بشكل بارز لتمثل ما يقارب ربع شبكات الوكالات المصرفية، وما يعاب على وكالات المصارف الخاصة أنها تتموقع في شمال البلاد، بينما تغطي شبكات وكالات المصارف العمومية كامل التراب الوطني، والجدول الموالي يبين تطور الوكالات المصرفية للمصارف العمومية و الخاصة (تقارير بنك الجزائر، 2012-2018):

الجدول 6: فروع المصارف العمومية والخاصة

السنوات	المصارف العمومية	المصارف الخاصة
2012	1091	301
2014	1113	325
2016	1134	355
2017	1145	364

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر، 2012-2018م.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مع العلم أن تعداد المصارف الإسلامية حول العالم وصل إلى 505 مصرف وحوالي 30 ألف فرع في 69 دولة (report RIFD, 2018, p. 14) ويبلغ حجم أصول المصارف الإسلامية 1765,8 مليار دولار (Report IFSB, July 2020, p. 12)، حيث تمثل أكبر نسبة مساهمة في الصناعة المالية الإسلامية بحجم يقارب أكثر من ثلثي حجم الصناعة المالية الإسلامية، ويرجع الفضل لها في تقديم البديل الفعلي للمصرفية التقليدية القائمة أساسا على القرض بفائدة.

2.3 مؤشرات المصارف الإسلامية الجزائرية:

- **بنك البركة الجزائري:**

بنك البركة الجزائري شركة مساهمة رأسمالها 10 مليار دج، خاضعة لأحكام الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26-8-2003 المتعلق بالنقد والقرض، تأسس في مايو من العام 1991م كأول مصرف إسلامي، وذلك وفقا للترخيص الممنوح له من قبل بنك الجزائر، يساهم في البنك كل من مجموعة البركة المصرفية بنسبة 56% وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 44% (موقع بنك البركة الجزائري، 2021)، والجدول الموالي يبين وضعية الأداء العام لبنك البركة خلال الثلاث سنوات الأخيرة:

الجدول 7: ملخص الوضعية المالية لبنك البركة الجزائري

الوحدة : مليون دج

السنوات	الموجودات	حقوق الملكية	التمويلات	الودائع	الدخل التشغيلي	الناتج الصافي
2017	248 633	24 546	139 677	207 891	8 668	3548
2018	270 996	27 429	156 460	223 995	11 850	5167
2019	261568	30704	154600	213500	13290	6333

المصدر: بنك البركة الجزائري، تقارير النشاط السنوي، للفترة 2017-2019 م.

- **مصرف السلام:**

تم تأسيس البنك نتيجة التعاون الجزائري الخليجي، حيث اعتمد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008م، تحت إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 25 سبتمبر 2003م، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة (موقع مصرف السلام، 2021)، ويمكن تلخيص الوضعية المالية للأداء العام للبنك من خلال القوائم المالية للميزانية السنوية للبنك حيث تظهر البيانات الأرقام المبينة في الجدول الموالي:

الجدول 8: ملخص الوضعية المالية لمصرف السلام

الوحدة: مليون دج

السنوات	مجموع الأصول	حقوق المساهمين	التمويلات المباشرة	ودائع عملاء	العائد على السهم	الناتج الصافي
2016	53104	15381	29377	34512	216,01	1080
2017	85775	16563	45454	64261	216,25	1181
2018	110109	17305	75340	85431	483,60	2418

المصدر: مصرف السلام - الجزائر، تقارير النشاط السنوي، للفترة 2016-2018 م.

إن المتتبع للوضعية المالية لمصرف السلام من خلال التقارير السنوية (تقارير النشاط لمصرف السلام، 2016-2018) يلاحظ أنه قد حقق قفزة نوعية في مسيرته الماضية، والتي تميزت بالأداء الجيد والنمو الشامل لجميع مسارات ومجالات العمل المصرفي وتكللت بالنتائج الإيجابية حيث حقق نجاح ملحوظاً على صعيد توطيد مكانته ومعززاً حضوره وتواجده في السوق المصرفي الجزائري.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3.3 شروط تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية بالبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية:

يهدف نظام الصيرفة الإسلامية (نظام رقم 20-02) إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر، وهذا حسب نص المادة الأولى منه.

- **شروط قانونية وتنظيمية لفتح نوافذ الصيرفة الإسلامية:**

وضع بنك الجزائر من خلال نظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية شروط محددة على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية نوجزها فيما يلي (نظام رقم 20-02، 2020):

- يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تحوز على وجه الخصوص، على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وأن تمتثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد وآجال إرسال التقارير التنظيمية.

- يجب التقيد بمنتجات الصيرفة الإسلامية المحددة وفق (المادة 04) وهي المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار، كما أدرج النظام تعريف مفصل لكل المنتجات السابقة الذكر.

- ضرورة الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر من أجل تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية.

- ضرورة الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة تسلم من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وهذا قبل تقديم الترخيص لدى بنك الجزائر.

- ضرورة إنشاء هيئة رقابة شرعية تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، والمقصود هنا تلك البنوك أو المؤسسات المالية التقليدية التي ترغب في فتح شبابيك إسلامية، لأن الهيئة الشرعية موجودة من قبل في المصارف الإسلامية العاملة.

- يجب أن يتضمن ملف طلب الترخيص من بنك الجزائر ما يلي: شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، شهادة وصفية للمنتوج، رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، وثيقة تثبت الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية لشباك الصيرفة الإسلامية عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية.

- يجب الفصل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب أن يسمح هذا الفصل، على وجه الخصوص، بإعداد جميع البيانات المالية المخصّصة حصريا لنشاط شبّاك الصيرفة الإسلامية، كما يجب أن تكون حسابات زبائن شباك الصيرفة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن العاديين.

- يجب تخصيص هيكل تنظيمي ومستخدمين حصرياً لضمان استقلالية شباك الصيرفة الإسلامية.

- يجب إعلام الزبائن بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم، كما يجب إعلام المودعين خاصة أصحاب الحسابات الاستثمارية بكل خصائص حساباتهم.

- يجب أن تخضع ودائع الأموال المتلقات من طرف شباك الصيرفة الإسلامية لأحكام المواد 66 إلى 69 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، باستثناء الودائع في حسابات الاستثمار التي تخضع لموافقة مكتوبة من طرف الزبون.

- **البنوك والمؤسسات المالية المتحصلة على شهادة المطابقة الشرعية:**

منحت الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، شهادة المطابقة الشرعية لفتح نوافذ تسويق منتجات الصريفة الإسلامية لسبعة مؤسسات بنكية ومؤسسة مالية إلى غاية نهاية عام 2020م، وهذا بعد استكمال الإجراءات القانونية والشروط الشرعية للملفات التي تطلب شهادة المطابقة الشرعية، والجدول الموالي يبين قائمة هذه الهيئات:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجدول 9: البنوك والمؤسسات المالية المتحصلة على شهادة المطابقة الشرعية إلى غاية نهاية 2020م

بنوك عمومية	بنوك خاصة	مؤسسات مالية
-البنك الوطني الجزائري - الصندوق الوطني للتوفير -القرض الشعبي الجزائري -بنك الفلاحة والتنمية المحلية	-بنك الخليج الجزائر (AGB) - بنك المؤسسة العربية المصرفية-الجزائر (ABC)	مؤسسة: AOM INVEST

المصدر: الموقع الإلكتروني للمجلس الإسلامي الأعلى: http://hci-dz.com

ولازالت "الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية" على مستوى المجلس الإسلامي الأعلى تواصل دراسة الملفات التي ترغب في الحصول على شهادة المطابقة الشرعية لفتح شبابيك لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، كما عملت الهيئة على وضع تصور مشترك للعمل عن طريق الاتصال بينها وبين البنوك والمؤسسات المالية.

4. خاتمة:

شهدت فكرة فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية نجاحاً وتطوراً ملحوظ في أغلب الدول العربية وبالأخص مصر و المملكة العربية السعودية، الأمر الذي جعل صناع القرار في الجزائر مؤخراً يُقبلون على إصدار قانون يرخص بفتح نوافذ للصيرفة الإسلامية بالبنوك و المؤسسات المالية من أجل تقديم منتجات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وإدخالها حيز النشاط بداية من عام 2020م، الأمر الذي يوجب الإسراع في تجسيد هذه الخدمة سيما وأن الظرف المالي للبلاد يستوجب البحث عن مصادر مالية أخرى لإنعاش الخزينة العمومية من خلال استقطاب أموال السوق الموازي للمساهمة في ضخ أموال إضافية في الاقتصاد الوطني، حيث اتضح من خلال التجارب التي كانت محل الدراسة أن هناك جملة من النتائج والتوصيات تم استخلاصها وهي:

- إن فتح فروع أو شبابيك للمالية الإسلامية بالمصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية لابد أن يتم عن طريق التدرج في التطبيق وهو الأقرب لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، وفيه جلب للمصالح المتمثلة في تصحيح عقود ومعاملات المتعاملين مع المصارف التقليدية، وفي الوقت نفسه درء للمفاسد المتمثلة في انتشار واستمرار التعامل مع البنوك الربوية.

- يعتمد نجاح فتح النوافذ الإسلامية على أمرين أساسيين، الأول مدى توفر المتطلبات القانونية والشرعية والإدارية والمحاسبية، والثاني مدى استعداد السلطة الإدارية بالبنك والسلطة النقدية للدولة والخلفية الدينية للمجتمع ورغبته في التخلي عن المعاملات الربوية.

- يعتبر مشكل الاستقلال المالي والاداري للفروع الاسلامية مع البنوك التقليدية التابعة لها أهم تحديات نجاحها.

- ساهم إنشاء نوافذ إسلاميَّة في البنوك المصرية والسُعوديَّة في تحولها إلى بنوك إسلاميَّة كاملة ومُستقلة، كما ساهمت في زيادة كفاءة الجهاز المصرفي المصري والسُعودي.

التوصيات والاقتراحات:

- إن تبعية الفرع الإسلامي إدارياً للمصرف الرئيسي وعدم الاستقلال التام عنه قد تؤدي إلى محدودية دور إدارة الفرع الإسلامي في اتخاذ القرارات للأنشطة التي يمارسها الفرع على الرغم من أن تميز موارد الفرع الإسلامي ومجالات وصيغ وضوابط توظيف تلك الموارد يتطلب نوعاً من الاستقلال الإداري والمالي عن المصرف الرئيسي، وهذا يستدعي إنشاء إدارة مستقلة للعمل الإسلامي تعمل على تطويره ومتابعة كافة الأنشطة التي تمارسها الفروع الإسلامية ويسند إليها اتخاذ كافة القرارات الخاصة بتلك الفروع.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ضرورة وجود هيئة شرعية رقابية داخلية لكل مصرف يرغب في فتح شبابيك المنتجات المالية الإسلامية لضمان تماشي هذه المنتجات مع الشريعة وذلك لكسب ثقة الزبائن، بالإضافة إلى هيئة خارجية وطنية تمارس الرقابة الشرعية على غرار الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

- ضرورة التحول الكامل للمصارف التقليدية للعمل بمقتضى الشريعة الإسلامية وعدم التقاعس أو المماطلة في التحول أو الأخذ بالنظام المزدوج، فقد ثبت لديها بما لا يدع مجالاً للشك مدى نجاح العمل المصرفي الإسلامي وتزايد الإقبال عليه.

- نظراً لوجود شرائح عريضة ومتنامية في كثير من الدول الإسلامية ترغب في التعامل وفقاً للنظام المصرفي الإسلامي، فإن على المصارف المركزية في تلك الدول بذل الجهد لإيجاد إطار قانوني يسمح بإنشاء المصارف الإسلامية وينظم عملها وتعمل تحت مظلته.

- ضرورة الاستفادة من تجربتي كل من مصر والسعودية في التطبيق التدرجي للصيرفة الإسلامية في مجال فتح نوافذ إسلامية.

5. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

محمد البلتاجي. (*2012*). *المصارف الإسلامية -النظرية -التطبيق -التحديات* (الطبعة الاولى). مصر: مكتبة الشروق الدولية.

أحمد شوقي سليمان. (2020). دراسة حديثة حول المؤشرات المالية للمصارف الإسلامية المصرية. مصر: كلية التجارة جامعة الازهر.

- **التقارير:**

report RIFD. (2018). *Reuters-Islamic finance development.*

IFSB .(2021) .*Islamic Financial Services Board (IFSB) .*

Report IFSB. (July 2020). *Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report.* Malaysia: Kuala Lumpur.

Saudi Central Bank. (2021). *SAUDI ARABIA ISLAMIC FINANCE REPORT.*

تقارير النشاط السنوي .(2012-2019) .*التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري* .

تقارير النشاط لمصرف السلام .(2016-2018) .*مصرف السلام - الجزائر، تقارير النشاط السنوي* .

تقارير بنك الجزائر. (2012-2018). *التقارير السنوية لبنك الجزائر.*

تقرير البنك المركزي المصري .(2019-2020) .*التقرير السنوي* .

تقرير بنك الجزائر .(2017) .*التقرير السنوي لبنك الجزائر* .

تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي .(2019) .*التقرير السنوي الخامس و الخمسون* .المملكة العربية السعودية.

- **الأطروحات:**

يزن خلف سالم العطيات. (2007). *تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية-دراسة لبيان مدى امكانية التطبيق في الأردن ،أطروحة دكتوراه ،تخصص المصارف الإسلامية ،الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية.* الأردن.

- **المقالات:**

عمر زهير حافظ .(15 12 ,1996) .رأي في مسألة النظام المزدوج في الأعمال البنكية .*مجلة الأموال*.60 ,(01)*01*

حسين حسين شحاته.(*2001*).الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية .*مجلة الاقتصاد الإسلامي*, (240) .

- **المداخلات:** الاسم الأخير، ثم الاسم الأول للمؤلف(ة)، (تاريخ انعقاد المؤتمر)، عنوان المداخلة، عنوان المؤتمر، الجامعة، البلد؛

فهد الشريف. (*1424*هـ). الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية-دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي .*أبحاث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي* .السعودية: جامعة أم القرى.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

سعيد المرطان .*(1998)*. الفروع والنوافذ الاسلامية في المصارف التقليدية (تجربة البنك الأهلي التجاري) .*ندوة التطبيقات الاقتصادية الاسلامية المعاصرة* .المغرب: الدار البيضاء.

- **القوانين:**

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .(2020). *(15 03, 2020م)*. نظام رقم *20- 02* المؤرخ في *20* رجب عام *1441*يحدد *العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية (العدد 16)* . الجزائر.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .(2018). *المؤرخة في 10 جمادى الأولى عام 1439 الموافق لـ 28 يناير 2018م.مقرر رقم 18- 01 المؤرخ في 2 يناير 2018، يتضمن نشر قائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر. (العدد 4)الجزائر.*

- **مواقع الانترنيت:**

موقع بنك البركة الجزائري .(2021, 11 07) .*الموقع الإلكتروني للبنك*www.albaraka.com .

موقع مصرف السلام .(2021, 11 08) .*الموقع الالكتروني لمصرف السلام -الجزائر*www.alsalamalgeria.com .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)